علم التخريج ودوره في خدمة كتب المذاهب الفقهية ـ الفقه الحنفي والمالكي نموذجا –

د. جمال فرحات صاولي

جامعة الملك فيصل الأحساء ـ المملكة العربية السعودية

الملخص:

مكانة علم التخريج وإبراز جهود علماء الحديث في تخريج الأحاديث الواردة في كتب المذاهب الفقهية – الفقه الحنفي والمالكي نموذجا –) وقد مهدت لهذا البحث بمدخل تناولت فيه أهمية تخريج الأحاديث ووجوب التثبت من صحة نسبتها للمصطفى صلى الله عليه وسلم، مع التعريف بالتخريج لغة واصطلاحا. تناولت فيه نشأة علم التخريج وأطواره وأسباب نشوءه، وفوائده والغاية منه، وذكرت المؤلفات التي أخرجت الأحاديث الواردة في كتب الفقه الحنفي والمالكي وفي الخاتمة ذكرت أهم ما توصلت إليه من نتائج من خلال بحثي هذا، وذكرت بعض التوصيات للإفادة منها في النهوض بهذا العلم الجليل ليواكب متطلبات العصر، من تطوير في مناهجه لتسهم في خدمة العلوم الشرعية بما يليق ومكانة علوم

Abstract:

This research deals with the efforts of the scientists of prophet's traditions in referencing the prophet's sayings in Malikite and Hanafite jurisprudence through introducing their books' content, and methodology.

In a preface I have introduced the referencing process, its importance,birth, and its time periods.

In the conclusion,I have noticed some results and some important recommendations

مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

أما بعد :

فإن تخريج حديث المصطفى ﷺ وبيان درجته صحة أو ضعفا أمر في غاية الأهمية، وذلك أن الحديث دين تعبدنا الله بما فيه من عقائد وأحكام شرعية (أمر ونهي، وحظر وإباحة) و آداب وغيرها، ومن ثَمَّ فلا يليق بمسلم- فضلاً عن طالب علم- أن يستشهد بأيّ حديث إلا بعد التثبت من صحة نسبته إلى النبيّ ﷺ، ويؤكد ذلك عدة أمور:

أولاً: قول الله تعالى: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) [الإسراء: 36]، فمن نسب الحديث إلى رسول الله ﷺ دون تثبت ومعرفة بمرتبته فقد قفا ما ليس له به علم، ومن ثَمَّ وقع في المحذور.

ثانيا: ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه من حديث سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ قال: ((من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)).[1]

وما رواه الإمام مسلم أيضًا في مقدمة صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : ((كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع)).[2]

وقد فهم الإمام ابن حبان – وغيره أيضا – من هذين الحديثين وجوب التثبت فيما يُنسب إلى رسول الله ﷺ ولذا ترجم لهما في صحيحه بقوله: ((فصل: ذكر إيجاب دخول النار لمن نسب الشيء إلى المصطفى ﷺ وهو غير عالم بصحته)).[3]

فمن نسب الحديث إلى رسول الله ﷺ وهو لا يعرف مصدره، ولا يعلم مرتبتـــه، فقد أتى أمرا عظيما يستوجب دخول النار والعياذ بالله تعالى.

ثالثا: أن تخريج الحديث يعد من الأمانةً العلميةً المقررة في مناهج التحقيق والبحث العلمي المعاصرة، إذ يتعين على الباحث نسبة الأقوال إلى أصـــحابها، وذكـــر المصـــادر والمراجع المعتمدة في نقل تلك الأقوال.

---

[1]- مقدمة صحيح مسلم (7/1) .

[2]- مقدمة صحيح مسلم (8/1) .

[3]- صحيح ابن حبان (210/1) .

فإذا كان هذا مطلوبًا في حق أقوال عامة الناس، فما بالك بمن أقواله تشريع وكلامه معصوم من الخطأ؟ قال النووي: "وقد أجمع أهل الحل والعقد على تحريم الكذب على آحاد الناس، فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحي والكذب عليه كذب على الله تعالى".[1]

فمن الأمانة العلمية أن نخرج الحديث، ونبين مرتبته، مع ذكر المصادر والمراجع المعتمدة في ذلك، وإذا كان في عصور الرواية لا ينسب الحديث إلى رسول الله ﷺ إلا بذكر إسناده، ولذا يقول عبد الله بن المبارك: " الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[2] ففي عصرنا يعتبر تخريج الحديث بمثابة الإسناد، ولذا يمكننا القول بأن: " تخريج الحديث من الدين، ولولا التخريج لقال من شاء ما شاء".

وقد تواترت الأحاديث والآثار في تحريم الكذب على رسول الله ﷺ ، وعُدّ من كبائر الذنوب، وجاء في حقّ من اقترفه الوعيد الشديد، ومن ذلك قوله ﷺ: "إن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد، فمَن كَذَب عليّ مُتعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار"[3]، حتى قال بعض أهل العلم بكفر من تعمد الكذب على النبي ﷺ، لكن جمهور أهل العلم على أنه لا يكفر إلا إذا اعتقد ذلك، فإن استحله كفر بالإجماع، ولم يختلفوا في أن الكذب على رسول ﷺ من كبائر الذنوب[4]؛ لعظم ما يترتب عليه من المفاسد الكثيرة.

فلا يجوز أن يُنسب الحديث إلى النبي ﷺ إلا بعد التثبت من صحته، بطريقة من الطرق المقررة في علم التخريج، كأن يكون الحديث في أحد الصحيحين، أو في كتاب

---

[1]- صحيح مسلم بشرح النووي (70/1).

[2]- أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (15/1)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (213/2)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (224/17) .

[3]- أخرجه البخاري في الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت (42/4 رقم 1291)، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (10/1 رقم 4) من حديث المغيرة بن شعبة.

[4]- انظر: فتح الباري (1/ 354)، وشرح النووي عل مسلم (69/1)، وتوضيح الأفكار، للصنعاني (66/2)، والحديث الضعيف، د. عبد الكريم الخضير (ص126).

التزم مؤلفه اشتراط الصحة فيما يورده، أو ينصّ إمام مُعتبرٌ على صحته، وهكذا.

ولعل امتناع بعض كبار الصحابة من الإكثار من التحديث عن رسول الله ﷺ يندرج تحت هذا السياق، فقد صرّح بعضهم أن امتناعه سببه الخوف من الوقوع في الوعيد الشديد الوارد في الحديث المتقدم آنفا، ومن هؤلاء:

1- عمر بن الخطاب ﷺ، فقد قال مولاه أسلم: كنا إذا قلنا لعمر: حدّثنا عن رسول الله ﷺ قال: أخاف أن أزيد حرفا أو أنقص، إن رسول الله ﷺ قال: "من كذب عليّ فهو في النار".[1]

2- عثمان بن عفان ﷺ، حيث يقول: ما يمنعني أن أحدّث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكنّي أشهد لسمعته يقول: "من قال عليّ كذبا فليتبوأ بيتا في النار".[2]

3- الزبير بن العوام ﷺ، فقد سأله ابنه عبد الله بن الزبير فقال: قلت للزبير إني لا أسمعك تحدّث عن رسول الله ﷺ كما يحدّث فلان وفلان، قال: أما إني لم أفارقه منذ أسلمت، ولكني سمعته يقول: "من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار".[3]

4- أنس بن مالك ﷺ ــ وقد رافق النبي ﷺ وخدمه عشر سنين ــ حيث يقول :" إنه ليمنعني أن أحدّثكم حديثا كثيرا أن رسول الله ﷺ قال: من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".[4]

قال ابن حجر: "وإنما خشي أنس مما خشي منه الزبير، ولهذا صرح بلفظ الإكثار؛ لأنه مظنة، ومن حام حول الحمى لا يأمن وقوعه فيه، فكان التقليل منهم للاحتراز، ومع

---

[1]- رواه أحمد في مسنده (47/1) واللفظ له، وأبويعلى في مسنده كما في المقصد العلي للهيثمي (62/1-63 رقم 68).

[2]- رواه أحمد في مسنده (65/1)، والبزار في مسنده (36/2-37 رقم 383)، وأبو يعلى في مسنده كما في المقصد العلي، للهيثمي (63/1 رقم 72).

[3]- رواه البخاري في العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (351/1 رقم 107).

[4]- رواه البخاري في العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (352/1 رقم 108)، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (10/1 رقم 2).

ذلك: فأنس من المكثرين؛ لأنه تأخرت وفاته فاحتيج إليه و لم يمكنه الكتمان، ويجمع بأنه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدّث به".[1]

5- سعد بن أبي وقاص ﷺ حيث يقول: "ما يمنعني من الحديث عن النبيّ ﷺ أن لا أكون أكثر أصحابه عنه حديثا، ولكنّي أكره أن يتقوّلوا عليّ ".[2]

ولهذا نجدهم رضي الله عنهم يتثبتون في النقل عن النبي ﷺ ويتحرون اللفظ والمعنى، خشية الوقوع في الوعيد الشديد، فإن شكّ أحدهم في ضبط لفظه رواه بالمعنى ثم نبه على ذلك بقوله: هكذا أو نحوه أو شبهه، أو دون ذا أو نحو ذا، أو قريبا من ذاك، أو شبيها بذاك.[3]

وورد عن أنس بن مالك ﷺ أنه كان يقول: أو كما قال.[4]

وعن أبي الدرداء ﷺ أنه كان يقول: هذا، أو نحو هذا، أو شكله، اللهم إلا هكذا فَكَشَكْلِهِ.[5]

ونظرا لأهمية هذا الموضوع، ورغبة مني في إبراز جهود علماء الحديث في خدمة كتب الفقه رأيت أن أفرد هذا الموضوع ببحث عنونته بـــ: (علم التخريج ودوره في خدمة كتب المذاهب الفقهية – الفقه الحنفي والمالكي نموذجا –).

وقسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها بيان أهمية تخريج الأحاديث، وحاجة المسلمين إليه.

---

[1]- فتح الباري (353/1).

[2]- رواه الحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث (ص252 رقم 109).

[3]- انظر: المحدث الفاصل، للرامهرمزي (ص549)، والتمييز، لمسلم (ص28-29 رقم 7)، والمعرفة والتاريخ، للفسوي (548/2)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (658/1 رقم 1021).

[4]- رواه مسلم في كتاب التمييز (ص29 رقم 8)، والخطيب البغدادي في الكفاية في علوم الرواية، (ص206).

[5]- رواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (ص268رقم 1473-1474)، وانظر: الكفاية، للخطيب البغدادي (ص 205-206).

التمهيد: وفيه تعريفات ذات صلة بالبحث:

أولا: تعريف التخريج لغة واصطلاحا.

ثانيا: تعريف التخريج عند المحدثين، وإطلاقاته عندهم.

ثالثا: تعريف علم التخريج.

رابعا: فوائده و الغاية منه.

المبحث الأول: نشأة علم التخريج أطواره وأسباب نشوئه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مراحل علم التخريج وأطواره

المطلب الثاني: أسباب نشوء علم التخريج

المبحث الثاني: المؤلفات في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه الحنفي والمالكي.

المطلب الأول: المؤلفات في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه الحنفي.

المطلب الثاني: المؤلفات في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه المالكي.

الخاتمة:

وفي الخاتمة ذكرت أهم ما توصلت إليه من نتائج من خلال بحثي هذا، وذكرت بعض التوصيات للإفادة منها في النهوض بهذا العلم الجليل ليواكب متطلبات العصر، من تطوير في مناهجه لتسهم في خدمة العلوم الشرعية بما يليق ومكانة علوم الحديث.

وقد التزمت في دراستي لهذا الموضوع بقواعد وأصول البحث العلمي المتعارف عليها، وأسأل الله التوفيق والسداد في القول والعمل.

التمهيد، وفيه:

أولا: تعريف التخريج لغة واصطلاحا:

تعريف التخريج لغة:

التخريج في أصل اللغة اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد. قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط: "عام فيه تخريج :خِصْبٌ وجَدْبٌ، وأرض مُخَرَّجة- كمُنَقَّشة - نَبْتُها في مكان دون مكان، وخرَّج اللوح تخريجا: كتب بعضا وترك بعضا، والخَرَج : لونان من بياض وسواد ".[1]

ويطلق التخريج في اللغة على عدة معان، منها :

(1) **الاستنباط**: تقول: (استخرجت كذا من الكتاب؛ أي استنبطته)، قال في القاموس: "الاستخراج والاختراج: الاستنباط".[2]

(2) **التدريب**: قال في القاموس: "خرَّجه في الأدب فتخرَّج وهو خِرِّيج ".[3]

(3) **التوجيه**: تقول: (خرّج المسألة): وجّهها؛ أي بين لها وجها.

(4) ومن هذه المعاني **المَخْرَج** وهو موضع الخروج، ومنه قول المحدثين: " هذا حديثٌ عُرف مخرجُه "[4] أي موضع خروجه، وهو رواة إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

(5) ومنه **الخروج** وهو نقيض الدخول، وعلى هذا المعنى يكون الإخراج معناه: **الإبراز والإظهار**، ومنه قوله تعالى "كزرع أخرج شطأه" و"ذلك يوم الخروج" و"أخرج

---

[1]- القاموس المحيط (ص237) .

[2]- المصدر نفسه.

[3]- المصدر نفسه.

[4]- انظر: التقييد والإيضاح، للعراقي (ص45)، تدريب الراوي، للسيوطي (153/1)، توجيه النظر لأصول الأثر، لطاهر الجزائري (356/1).

ضحاها" ..وهذا المعنى هو المناسب للمعنى الاصطلاحي لكلمة التخريج من بين المعاني التي ذكرناها آنفا، وهو ألصق بموضوعنا.[1]

وعلى هذا المعنى يُحمل قول المحدثين عن الحديث: ((أخرجه البخاري مثلا)) أي: أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مخرجه، وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

ثانيا: تعريف التخريج في اصطلاح المحدثين:

يطلق التخريج عند المحدثين على وجه العموم على معنيين رئيسين:

1- يُطلق بمعنى الرواية :

أي رواية المحدث للحديث بإسناده هو إلى منتهاه، فيقولون مثلاً: هذا حديثٌ أخرجه البخاري، أي رواه بسنده إلى من نُسب إليه (فإذا كان المنسوب إليه الحديث النبي ﷺ سُمي مرفوعا، وإذا كان صحابيا سُمي موقوفا، وإذا كان تابعيا سُمي مقطوعا، وهكذا)، وهذا المعنى هو الذي يُطلق ويُراد عند المتقدمين.

2- **يُطلق بمعنى العزو :**

أي الدلالة على مصادر الحديث وعزوه إليها، وهذا المعنى هو الذي شاع واشتهر عند المتأخرين من المحدّثين، وكَثُر استعمال هذا اللفظ فيه، وهو موضوع بحثنا.

ومن إطلاقات التخريج عند المحدثين أيضا:

1– رواية المحدّث الحديثَ بإسناده هو إلى منتهاه.

ومناسبة هذا المعنى للمعنى اللغوي أن المحدّث أبرز وأظهر هذا الحديث بذكر رواة إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

وهذا الاستعمال موجود في زمن الرواية، ولهذا نقول في صياغتنا للتخريج: أخرجه البخاري .. أخرجه مسلم .. أخرجه أحمد..

---

[1]– وقد استوفى الكلام على هذه المعاني للتخريج والإخراج الفيروز آبادي في القاموس المحيط (ص237)، وابن منظور في لسان العرب (149/2) .

2– بمعنى الاستخراج المعروف عند المحدثين، وهو أن يعمد المُحدّث إلى كتاب مسند لغيره، فيروي أحاديثه بإسناده هو، ويلتقي مع المصنف الذي أخرج أحاديثه في شيخه أو من فوقه.

قال السخاوي: "والاستخراج أن يعمد حافظٌ إلى صحيح البخاري مثلا، فيورد أحاديثه حديثا حديثا بأسانيد لنفسه –غير ملتزم فيها ثقة الرواة، وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطا– من غير طريق البخاري، إلى أن يلتقي معه في شيخه أو في شيخ شـــيخه وهكذا، ولو في الصحابي كما صرح به بعضهم".[1]

وقد ظهر التأليف على طريقة المستخرجات في آخر زمن الرواية وامتد إلى نهاية القرن الخامس، ولذا نجد أن أبا علي الطوسي (ت 308هـــ) – وهو من أقران الترمذي – ألف مستخرجاً على جامع الترمذي، وأبو بكر محمد بن رجاء النيسابوري (ت 286هـــ)، – وهو من أقران مسلم – استخرج على صحيح مسلم كذلك.

ومن الكتب المؤلفة في ذلك أيضا: المسند المُستخرج على صحيح مسلم، لأبي نُـــعَـــيـــْم الأصبهاني (ت430هـــ)، والمُستخرج على صحيح البخاري، لأبي بكر الإسماعيلي (ت371هـــ).

3– رواية المـــُحدّث للحديث لكن من طريق أصحاب الكتب المـــُصنَفَة.

وهذا المعنى جاء بعد زمن الرواية، لما استقر التصنيف واكتمل جمع السنة في الدواوين. وفي هذا يقول شمس الدين السخاوي: " التخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين، مع بيان البدل والموافقة ونحوهما مما سيأتي تعريفه، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج ".[2]

---

[1]– فتح المغيث (44/1)، وانظر: تدريب الراوي (112/1) .

[2]– فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (338/2).

وهذا النوع من التخريج يقع كثيراً عند الحافظ الدارقطني في سننه، والحافظ البيهقي في سننه الكبرى، والبغوي في شرح السنة، والحافظ ضياء الدين المقدسي في الأحاديث المختارة، فإنهم يروون الحديث بإسنادهم بواسطة أحد المصنفين السابقين، ثم يقولون بأن الحديث أخرجه فلان وفلان في كتبهم. ويقع هذا النوع في بعض مؤلفات الحافظ ابن حجر العسقلاني مثل: نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، وتغليق التعليق، وموافقة الخبر الخبر.

4- عزو الحديث إلى مصادره الأصلية دون أن يرويه المخرّج بسنده إلى منتهاه.

وهذا هو المعنى الذي استقر عليه اصطلاح المتأخرين والمعاصرين، وهو: (عزو الحديث إلى مصاده الأصلية والحكم عليه عند الحاجة).

ثالثا: تعريف علم التخريج:

هو: (القواعد والطرق التي يُتوصل بها إلى معرفة موضع الحديث وعزوه إلى مصادره وبيان درجته بالألفاظ الاصطلاحية).[1]

وعرّفه الشيخ د.بكر أبو زيد بقوله: (معرفة حال الراوي والمروي، ومخرجه، وحكمه صحة وضعفا، بمجموع طرقه وألفظه).[2] وقوله: (معرفة حال الراوي والمروي) واسع جدا يدخل فيه سائر علوم الحديث.[3]

وينبغي هنا الإشارة إلى أمر مهم، وهو التفريق بين التخريج كعمل حديثي قام به العلماء لتخريج الأحاديث الواردة في كتب الفنون الإسلامية على مختلف تخصصاتها وبينوا حكمها، وبين التخريج كعلم، وهذه القواعد والضوابط مستفادة من عمل الأئمة من خلال مؤلفاتهم.

---

[1]- أفدت هذا التعريف من شيخنا د.أحمد معبد عبد الكريم – حفظه الله – .

[2]- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل (ص 40) .

[3]- انظر: علم تخريج الحديث ونقده، لعداب الحمش (ص 100) .

فيتضح مما سبق الفرق بين التخريج الذي هو عمل المُحدث في تخريج النصوص، وبين علم التخريج الذي هو الطريق التي يسلكها الباحث للوصول إلى النصوص في المصادر، والقواعد والضوابط التي تحكم عمله[1]، و لذا فإننا نجد أن المؤلفات في التخريج سابقة للتأليف في علم التخريج بقرون، وعلم التخريج لم يظهر فيه التأليف إلا في عصرنا هذا، ولعل أول من ألف في ذلك: أحمد بن محمد بن الصديق الغماري المغربي (ت 1380هـ) في كتابه الموسوم بـ: (حصول التفريج بأصول العزو والتخريج)[2]، وبعده الدكتور محمود الطحان في كتابه الموسوم بـ: (أصول التخريج ودراسة الأسانيد)[3]، وهو الكتاب المقرر في أكثر الجامعات الإسلامية، ثم توالت بعد ذلك المؤلفات في هذا الفن، وهي كثيرة ومتنوعة.

رابعا: فوائده والغاية منه.

فوائد التخريج كثيرة ومتنوعة، نذكر منها:

1- الوقوف على الأحاديث في مصادرها الأصلية .

2- تقوية الحديث بواسطة جمع الطرق.

فإذا جاء حديثٌ ما من طريق ضعيف، ثم وجدنا له طريقا آخر ضعيفا مثله أو أعلى منه (صحيح أو حسن)، فإن الحديث الأول يرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

3- بيان العلل الواردة في الحديث.

كتعارض الوصل والإرسال، وتعارض الوقف والرفع، وكذا الشذوذ والتفرد، وغيرها من العلل.

4- بيان حكم الأئمة على الحديث.

---

[1]- وهذه القواعد والظوابط نجدها في مؤلفات المخرِّجين أو في مقدمات مؤلفاتهم أو في تعقب بعضهم لبعض .

[2]- وهي رسالة صغيرة في (70 صفحة) طبعت في الرياض بمكتبة طبرية سنة 1414هـ، لكن المؤلف رحمه الله لم يتم الكتاب، كما أشار ناشره. وانظر: التأصيل لأصول التخريج، لبكر أبو زيد (ص88).

[3]- طبع الكتاب عدة طبعات وفي عدة مكتبات، آخرها حصريا بمكتبة المعارف بالرياض حيث طبع مرات كثيرة، وكانت أول طبعة للكتاب سنة 1398هـ، ويقع الكتاب في (236 صفحة).

5- تمييز المهمل والمبهم من الرواة.

والمهمل من أهمل اسم أبيه وجدّه، أو اسم جدّه و لم يتميز.

والمبهم من لم تُعرف عينه أصلا، وهذا يقع في السند والمتن.

كقولهم: حدثنا رجل، أو حدثتنا امرأة، أو حدثنا شيخ. ووقوعه في السند أخطر من وقوعه في المتن؛ لأن الحكم على الحديث يتوقف على معرفة حقيقة الراوي المبهم جرحا أو تعديلا، أما في المتن فلا يضر.

مثاله: ما رواه الإمام أحمد في مسنده (2 / 494) : حدثنا هشيم قال : أنبأنا عوف، عن رجل حدّثه، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : "حريم البئر أربعون ذراعا من حواليها كلها لأعطان الإبل و الغنم".

فهذا سند فيه راوٍ لم يُسم، لكن أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (6 / 155) من طريق أخرى فقال : " و قد كتبناه من حديث مسدد، عن هشيم، أخبرنا عوف، حدثنا محمد بن سيرين، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : فذكره ".

فتبين لنا من خلال التخريج أن الرجل المبهم هو (محمد بن سيرين).

6- زوال عنعنة المدلس: وذلك بأن يكون عندنا حديثٌ بإسنادٍ فيه مدلس يروي عن شيخه بالعنعنة كـ "قال" أو "عن"، مما يجعل شبه الانقطاع في الإسناد واردة، وبالتخريج يمكن أن نقف على طريق آخر يروي فيه هذا المدلس عن شيخه بما يفيد الاتصال؛ كـ (سمعتُ، و: حدثنا، و: أخبرنا)، مما يزيل سمة الانقطاع عن الإسناد.

7- بيان المُدرج.

8- بيان الزيادة أو النقص في المتن أو السند.

9- زوال التصحيف أو التحريف الواقع في الإسناد أو المتن.

10- بيان أخطاء أو أوهام الرواة في السند أو المتن.

11- بيان معنى الغريب.

12- الوقوف على سبب ورود الحديث.

13- تمييز رواية المختلط.

الغاية منه:

من أهم غايات التخريج:

(1) الوصول إلى الأحاديث في مصادرها الأصلية.

(2) بيان حكم الأئمة على الحديث.

(3) كشف الزائف أو الدخيل على السنة النبوية.

(4) توثيق أدلة الأحكام الشرعية.

المبحث الأول: نشأة علم التخريج أطواره وأسباب نشوئه وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مراحل علم التخريج وأطواره.

المطلب الثاني: أسباب نشوء علم التخريج.

إن النظرة التاريخية أداة لاستكمال صورة العلم الذي يُدرس، وهي كذلك وسيلة لمعرفة مراحل تطور ذلك العلم، ولذا ينبغي التعريج على هذا الموضوع لتعلقه ببحثنا تعلقا مباشرا، وسأتناوله من خلال النقاط الآتية:

(1) مراحل علم التخريج وأطواره.

(2) أسباب نشوء علم التخريج.

(3) أهم المؤلفات في علم التخريج.

المبحث الأول: نشأة علم التخريج أطواره وأسباب نشوئه.

المطلب الأول: مراحل علم التخريج وأطواره.

يمكن تقسيم المراحل التي مرّ بها علم التخريج إلى ثلاثة مراحل – وهو أمر اجتهادي – على التفصيل الآتي:

المرحلة الأولى:

التخريج عند المتقدمين: كان التخريج عندهم يعني رواية الحديث بسنده وإبراز مخرجه ورجاله؛ وظل التخريج بهذا المعنى سائداً طوال قرون عديدة ابتداءً من الصدر الأول ومروراً بفترة التدوين إلى حدود القرن الخامس أو قبله بقليل؛ وفي هذه الفترة كان المخرجون للأحاديث يروي كل واحد منهم بإسناده المستقل وفي أثنائها دونت دواوين الإسلام المعتمد عليها كالكتب الستة وغيرها من السنن والمسانيد والمعاجم.

والجدير بالملاحظة في هذه المرحلة أنه وجدت في أثنائها فترات رُوي الحديث فيها بلا إسناد وهي إن كانت قليلة إلا أنها وجدت وكانت بداية للمراحل التي تلي هذه التي نحن بصددها. فقد روى غير واحد من الأئمة عن الزهري ما يفيد ذلك حيث قال – مخاطبا لإسحاق بن أبي فروة حين ذكر حديثا دون إسناده –: « يا إسحاق تجيء بأحاديث ليست لها أزِمَّة ولا خطام إذا حدّثت فأسند ؟».[1]

المرحلة الثانية: عزو المتأخرين:

وتشتمل هذه على طورين متمايزين:

الطور الأول: التخريج بالإسناد والعزو معاً والإسناد أكثر:

ظلت الرواية بالإسناد هي السائدة إلى حدود القرن الخامس حيث جد عامل جديد وهو انصراف كل طائفة لعلم معين وتمحض جهدها لذلك، فالفقهاء اعتنوا بالفقه، والمحدثون بالحديث والإسناد، والأصوليون بالقواعد الأصولية، والنحوين بالنحو،

[1]– الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، لأبي يعلى الخليلي (194/1) واللفظ له، وانظر : أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني (12/1)، معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري (ص 119)، الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص391).

وهكذا أصبح المختص منهم في علم يعتبر في العلم الآخر غير متعمق، ومع تزايد التعمق في الاختصاص بدأ العلماء يشعرون بخطورة هذه الظاهرة خصوصاً علماء الحديث والفقه؛ فأهل الحديث وجدوا أن أهل العلوم الأخرى يعزون إلى النبي ﷺ أحاديث ضعيفة بل وموضوعة، وقلما تجد مصدراً يذكر الحديث بإسناده تاماً لدرجة أن بعضهم يعد إماما كبيراً في فن من الفنون، ومع ذلك يستدل بأحاديث موضوعة، ومن أمثلته احتجاج أبي يعلى صاحب العدة بحديث موضوع في مسألة نسخ القرآن بالسنة فقال: قال رسول الله ﷺ «لا ينسخ حديثي القرآن»[1]. مع أن في سنده راوٍ متهم بالكذب، وأمثال هذا كثير.[2]

وكان أول من تصدى لتخريج الأحكام بأدلتها مع التوسع والاستيعاب هو الإمام الفقيه أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين (ت سنة 438هـ) إمام مذهب الشافعية في عصره، فقد رأي هذا الفقيه أن الأحكام انفصلت عن أدلتها في كتب الفقهاء وأصبحوا يذكرون الحكم لوحده ولا يستدلون له بأي دليل فطرأت في ذهنه فكرة وهي جمع مسائل الفقه بأدلتها بدون عصبية لمذهب.

قال السبكي في طبقات الشافعية في ترجمة عبد الله الجويني ما ملخصه: «أن أبا محمد الجويني شرع في كتاب سماه (المحيط) عزم فيه على جمع المسائل يقف فيها على مورد الأحاديث لا يتعداها ويتجنب جانب العصبية المذهبية؛ وبعدما ألف ثلاثة أجزاء وسارت بها الركبان في الأمصار، وقع لتلميذه الحافظ أبو بكر البيهقي منها أجزاء، فوجد أنه أحكم المسائل الفقهية لاختصاصه فيها، واستدرك عليه أوهاما حديثية، فكتب إليه

---

[1]- أخرجه الدارقطني في سننه، في كتاب النوادر (255/5برقم 4277)، وابن عدي في الكامل (180/2)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (132/1) من حديث جابرﷺ بلفظ: (كلامي لا ينسخ كلام الله وكلام الله ينسخ كلامي وكلام الله ينسخ بعضه بعضا)، وفي إسناده جبرون بن واقد الإفريقي، متهم بالكذب.

[2]- كما وقع لأبي حامد الغزالي – مع جلالة قدره – في كتابه إحياء علوم الدين حيث أورد فيه كثيرا من الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل والموضوعة، كما نبّه على ذلك الإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي في كتابه (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار).

رسالة أثنى عليه فيها وبين له المسائل العلمية المتعلقة خصوصاً بالصناعة الحديثية، فلما وصلت الرسالة إلى الجويني قال: هذا من بركة العلم ودعا للبيهقي وترك إتمام التصنيف».[1]

وتتلخص استدراكات الإمام البيهقي فيما يلي:

(1) إثبات ما هو أضعف من الأحاديث وترك الأقوى، والعزو بصيغة التمريض لها.

(2) العمل بأحاديث غير ثابتة والتساهل في القول بها.

(3) إسناد أقوال ضعيفة للشافعي وترك ما ثبت في كتبه وغيرها من المسائل.

(4) مخالفة الشافعي في بعض الاجتهادات، منها جواز الصلاة المكتوبة على الراحلة الواقفة.

وبعدما ترك عبد الله الجويني تصنيف ذلك الكتاب حمل البيهقي راية التخريج في المذهب فخرج أحاديث الأمّ في أكثر من ثمان مجلدات وألف كتابة معرفة السنن والآثار – وهو مطبوع – وفي كل تلك المؤلفات يقرن البيهقي المسائل بدليلها.

ومن الذين رصدوا عملية ابتعاد الفقه عن الحديث والدليل عموما وسجلوها في مؤلفاتهم.

أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت 597هـ) في كتابه التحقيق الذي خرج فيه أحاديث فقهاء الحنابلة ومن خالفهم وقد بين الدافع الذي دفعه لتخريج هذا الكتاب، وقد أوردت كلامه لما فيه من الفائدة.

قال ابن الجوزي رحمه الله: (كان السبب في إثارة العزم لتصنيف هذا الكتاب أن جماعة من إخواني ومشايخي في الفقه كانوا يسألوني في زمن الصبا جمع أحاديث «التعليق» وبيان ما صح منها وما طعن فيه، وكنت أتوانى عن هذا لشيئين أحدهما: اشتغالي بالطلب، والثاني: ظني أن ما في التعاليق من ذلك ما يكفي، فلما نظرت في

[1]– طبقات الشافعية الكبرى للإمام السبكي 76/5.

التعاليق رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة، يعوّل أكثرهم على أحاديث لاتصح، ويعرض عن الصحاح ويقلد بعضهم بعضا فيما ينقل).

ثم قال: قد انقسم المتأخرون ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قوم غلب عليهم الكسل ورأوا أنَّ في البحث تعباً وكلفة فتعجلوا الراحة، واقتنعوا بما سطّره غيرهم.

القسم الثاني: قوم لم يهتدوا إلى أمكنة الأحاديث وعلموا أنه لابد من سؤال من يعلم هذا فاستنكفوا عن ذلك.

والقسم الثالث: قوم مقصودهم التوسع في الكلام طلباً للتقدم والرئاسة، واشتغالهم بالجدل والقياس، ولا التفات لهم إلى الحديث لا إلى تصحيحه ولا إلى الطعن فيه. وليس هذا شأن من استظهر لدينه، وطلب الوثيقة في أمره...).[1]

وبعد أن ذكر نماذج من صنيع الفقهاء في ردهم لأحاديث صحيحة لمخالفة مذهبهم قال: «وألْوَمُ عندي ممن قد لمته من الفقهاء: جماعة من كبار المحدثين، عرفوا صحيح النقل وسقيمه وصنفوا في ذلك، فإذا جاء حديث ضعيف يخالف مذهبهم بينوا وجه الطعن فيه، وإن كان موافقا لمذهبهم سكتوا عن الطعن فيه، وهذا يُـــنبيء عن قلة دين وغلبة هوى...».[2]

ويضاف إلى البيهقي وابن الجوزي الخطيب البغدادي في تجاربه مثل تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب للشريف أبي القاسم الحسيني، وكذا تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المهرواني، وكلا هما مطبوع؛ وكذا الحاكم في مؤلفاته، والدارقطني، والبغوي، وابن عبد البر وغيرهم كثير ممن عاشوا في هذه الفترة.

---

[1]- التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي (1/22-23).

[2]- المصدر نفسه، وإن كان ابن الجوزي رحمه الله لم يسلم من هذا كما أشار إلى ذلك ابن عبد الهادي في كتابه تنقيح التحقيق (1/5).

الطور الثاني: التخريج بالإسناد والعزو معاً والعزو أكثر:

ظلت أسباب الفتور في تخريج الأحاديث قائمة، بل زادت دائرة اتساع العلوم وأصبح التخصص أعمق والانفصال بين العلوم أكثر، فنشأ في ظل هذه الظروف جماعة من المحدثين تركوا للفقهاء إنتاجهم الفقهي واهتموا بتخريج تلك المتون من الناحية الحديثية، وعلى رأس هذه الطبقة الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت 762هـ) في نصب الراية، والحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ) في تخريجه لأحاديث الإحياء، وابن كثير (ت 774هـ) في تخريج أحاديث ابن الحاجب، والزركشي (ت 772هـ) في تخريجه لأحاديث الشرح الكبير، وكذا ابن حجر (ت 852هـ) في التلخيص الحبير، وقاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت 879هـ) ، وجلال الدين السيوطي (ت 911هـ) وشمس الدين السخاوي (ت 902هـ)، وغيرهم.

ويلاحظ أن هذه الفترة شمل التخريج فيها كتب الفقه وغيرها، فقد خرَّج السيوطي مثلاً أحاديث العقائد النسفية، وكتاب المواقف في علم الكلام، وكذا خرج بعضهم أحاديث كتب النحو وكتب الأخلاق والتصوف والسيرة.

أما صورة التخريج في هذه المرحلة فهي: العزو إلى أصحاب المصنفات السابقة من الكتب الستة وغيرها من السنن والمسانيد والمستخرجات والأجزاء وإن ذكروا أسانيدهم فهي قليلة ، وقد خرج بعضهم كتباً كاملة بأسانيدهم، كما فعل الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه (نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار) حيث خرّج أحاديث الأذكار للإمام النووي؛ وهذا النوع أقل.

وسبب ذلك أن الأسانيد طالت جداً فعدلوا عن الرواية بالسند إلى العزو فقط.

المرحلة الثالثة: مرحلة العزو فقط:

في هذه المرحلة اقتصر المخرجون على عزو الأحاديث إلى السابقين بدون ذكر أسانيد إليهم.

وقد بدأت هذه المرحلة بانتهاء القرن العاشر -أي بالإمام جلال الدين السيوطي- ؛ وأئمة هذا النوع منهم: عبد الرؤوف بن علي المناوي (ت 1031هـ) في

تخريجه لأحاديث تفسير البيضاوي، وعبد الله بن محمد بن الصديق الغماري (ت 1413هـ) في تخريجه لأحاديث اللمع لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، ومحمد ناصر الدين الألباني (ت 1421هـ) في تخريجه لأحاديث منار السبيل، والمعروف باسم (إرواء الغليل)، وتخريجه لأحاديث الحلال والحرام ليوسف القرضاوي، وغيرها.

المطلب الثاني: أسباب نشوء علم التخريج

تتلخص أسباب نشوء علم التخريج في مرحلته الأولى وتطوره في المرحلة الثانية والثالثة في أربعة نقاط:

(1) الحرص على السنة وحفظها من الضياع:

وقد كان هذا في الصدر الأول هو شغل أهل الحديث وغيرهم من العلماء حتى أنه روى عن عروة أنه قال: «لقد رأيتُني قبل موت عائشة بأربع حِجَج أو خمس حِجَج، وأنا أقول: لو ماتت اليوم ما ندمت على حديث عندها إلا وقد وعيْتُه»[1]، وقال الزهري: «مكثت خمسا وأربعين سنة اختلف من الحجاز إلى الشام ومن الشام إلى الحجاز فما كنت أسمع حديثاً استطرفه».[2]

وفيه دلالة على أنه استوعب أغلب حديث أهل الحجاز وأهل الشام ولقد كان الباعث على التدوين للسنة الشريفة وآثار الصحابة هو السبب نفسه المذكور أعلاه، يدل له ما قاله عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإن خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تـَقْبَلْ إلا حديث النبي ﷺ .[3]

هذا الباعث الذي دفع أهل القرون الأولى على الحفظ في الصدور ثم التدوين في السطور، وهو الذي حدا بمن جاء بعدهم من بعد القرن الرابع إلى يومنا هذا حيث تبارى

---

[1]- أخرجه يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (264/1)، وذكره المزي في تهذيب الكمال (17/20)، واللفظ له.

[2]- أخرجه يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (636/1)، وأبونعيم في حلية الأولياء (362/3)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (340/55).

[3]- أخرجه البخاري في كتاب العلم قال: باب كيف يقبض العلم (194/1).

العلماء وتنافسوا في الاشتغال بتخريج أحاديث النبي ﷺ وآثار أصحابه أحياناً، ولم يعرف أنهم اشتغلوا بتخريج أقوال الشعراء والظرفاء أو الحكماء، إنما كان جل همهم هو إثبات أدلة الأحكام وإن كان هناك بواعث أخرى مصاحبة أو ثانوية في هذا كما سيأتي، إلا أنه يبقى دائما هذا العامل هو السبب الرئيس قبل كل العوامل والأسباب والله أعلم.

(2) اتساع دائرة العلوم الإسلامية ونشوء التخصص:

يلاحظ أن التخصص بدأت بذوره في الطبقة الأولى من العلماء الذين تلوا عصر الصحابة إلا أنه في البداية لم يكن تخصصاً محضاً وظل الأمر يتدرج حتى بداية القرن الخامس حيث أصبح من المستحيل تقريباً الإحاطة بكل العلوم بالنسبة لعالم واحد، فاحتيج حينئذ إلى انصراف كل عالم إلى دراسة جزء معين، والحقيقة أن التخصص أفاد كثيراً من حيث الإنتاج العلمي، والشاهد على ذلك هو هذه المؤلفات الضخمة والموسوعات العلمية التي بين أيدينا الآن من أمثال: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وكتاب المبسوط في الفقه للسرخسي، وكتاب المحصول في الأصول للرازي، وغيرها من العلوم الأخرى.

هذا السبب ولد جانباً سلبياً أيضاً وهو ضعف إلمام التخصصين في علم بما يتصل بالعلوم الأخرى، فأصبح الرجل عالماً في فن عامي في آخر، وعاد الناس يروون الأحاديث بدون إسناد، أي يرسلونها على ألسنتهم بدون معرفة السقيم من الصحيح ولا ذكر الطريق الذي رويت به تلك الأحاديث، من هنا توسع علم التخريج من حيث كونه عزوا وإحالة.

(3) رغبة المحدثين في جعل كل متخصص له صلة بكتب السنة:

وقد كان هذا دافع بعض أهل الحديث حيث قصدوا ترك تخريج بعض الكتب استحثاثا لأصحابها على تخريج أحاديث كتبهم ودفعاً لهم على الاتصال بالسنة وعدم الانقطاع عنها.

(4) ضعف الهمم عند المتأخرين:

وقد أشار إلى ذلك ابن الجوزري في كتابه التحقيق، فقال بعد أن ذكر السبب الذي أثار عزمه على تصنيف الكتاب: «ثم قد انقسم المتأخرون ثلاثة أقسام: القسم الأول: قوم غلب عليهم الكسل ورأوا أن في البحث تعباً وكلفة فتعجلوا الراحة واقتنعوا بما سطره غيرهم ...».[1]

وإذا كان هذا قد وقع في عصر ابن الجوزي المتوفى سنة (597 هـــ)، فما بالك بعصورنا هذه المتأخرة التي هجر أهلها علوم السنة النبوية وغيرها من العلوم الشرعية المحضة، وحتى المنصرفين إليها قد أصابهم ما أصاب القوم من فتور وضعف في الهمم، وقصور في الأعمال، وطول في الآمال، فالله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(5) طول الأسانيد:

وسبب ذلك أن الأسانيد طالت جداً فعدلوا عن الرواية بالسند إلى العزو فقط.

[1]- التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي (1/22-23).

المبحث الثاني: المؤلفات في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه الحنفي والمالكي.

المطلب الأول: المؤلفات في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه الحنفي.

المطلب الثاني: المؤلفات في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه المالكي.

من المعلوم أن غالب الأئمة المتقدمين ممن ألف كتبا في الفقه يذكرون الأحاديث دون عزوها إلى مصادرها، ومن غير ذكر للصحابي رواي الحديث، ودون بيان مرتبتها صحة أو ضعفا، وقد نص على ذلك العراقي في خطبة تخريجه الكبير للإحياء فقال: (عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم وعدم بيان من خرجه، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادرا، وإن كانوا من أئمة الحديث، حتى جاء النووي فبيّن).[1]

ولذا فقد اعتنى علماء الحديث بتخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقهاء، لإتمام الفائدة وتحقيق الغرض الذي من أجله ذكرت تلك الأحاديث – وهو الاعتماد عليها في استنباط الأحكام – وذلك ببيان ما يصح منها وما لا يصح، وسأختصر في بحثي هذا على مذهبين من المذاهب العريقة، وهما المذهب الحنفي والمالكي.

المطلب الأول: المؤلفات في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه الحنفي.

يعد الفقه الحنفي أكثر المذاهب حظا – بعد الفقه الشافعي – من حيث خدمة علماء الحديث لكتبه، بتخريج الأحاديث المستدل بها في المذهب، وبيان درجتها صحة أو ضعفا، ولعل من أبرز كتب الفقه الحنفي التي حظيت بذلك كتاب (الهداية في شرح البداية) للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الصديقي المرغيناني (ت 593هـ)، شرح فيه كتابه (بداية المبتدي)، وجمع فيه بين مختصر القدوري وبين الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن.

---

[1]- انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (28/1)، والنص الذي نقله المناوي عن العراقي من تخريجه الكبير لأحاديث إحياء علوم الدين غير موجود في المختصر المطبوع من هذا الكتاب – وهو المغني عن حمل الأسفار –، و التخريج الكبير مفقود.

ولمكانة هذا الكتاب عند فقهاء الحنفية وأهميته، فقد اعتنى علماء الحديث بتخريج أحاديثه وبيان مرتبتها صحة أو ضعفا، وأذكر فيما يلي أهم تلك المؤلفات مرتبا لها على حسب وفياتهم، مبتدئا بالتخاريج التي وضعت على كتاب (الهداية) ثم أُتبع ذلك ببعض المؤلفات الأخرى التي خرجت أحاديث كتب الحنفية الأخرى، على أن أشير في الهامش للمطبوع منها – مع استيفاء بيانات الطبع في فهرس المصادر –، أما المخطوط فأذكر في الهامش أيضا ما تيسر لي الوقوف عليه.

أولا: التخاريج على كتاب (الهداية) .

1- الكفاية في معرفة أحاديث الهداية[1]، تأليف الحافظ العلامة علاء الدين علي بن عثمان المارديني المعروف بابن التركماني (ت 750 هـ) [2]، وهو أول من نسب إليه تخريج أحاديث الهداية، ويقع الكتاب في مجلدين.

2- نصب الراية لأحاديث الهداية[3]، تأليف الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت 762 هـ)[4]، وهو من أنفع كتب التخريج وأشملها من حيث ذكر طرق الحديث وبيان مواضع الحديث في كتب السنة الكثيرة، و يعتبر موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام لسائر المذاهب الفقهية، بالإضافة إلى المذهبي الحنفي – والذي هو أساس هذا الكتاب –، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال، وقد أفاد منه كثيرا الحافظ ابن حجر العسقلاني في تخاريجه، واختصره أيضا باسم (الدراية في تخريج أحاديث الهداية).

---

[1]- انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (2022/2)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص188)، ويوجد منه نسخة بمكتبة المسجد الأقصى، كما في الفهرس الشامل للتراث العربي والإسلامي المخطوط قسم الحديث وعلومه (1299/2)، ويوجد منه نسخة بمكتبة أوقاف حلب باسم (التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة) برقم 13509/283، وعدد أوراقه (204).

[2] – انظر ترجمته في: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (581/2-583).

[3]- انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (2022/2)، وهدية العارفين للبابانى (236/2)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص188)، والكتاب مطبوع في أربع مجلدات.

[4]- انظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني (310/2).

3- العناية في معرفة أحاديث الهداية[1]، تأليف الحافظ أبي محمد محيي الدين عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي (ت 775 هـ)[2] - صاحب الكتاب المشهور (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) - وكان قد سماه أولا بـ (الكفاية في معرفة أحاديث الهداية) ثم غيره إلى (العناية..) بناء على توجيه شيخه علاء الدين المارديني، ذكر ذلك المؤلف نفسه في كتابه الجواهر المضية في طبقات الحنفية حيث قال: (ولما حملت إليه كتابي الذي وضعته على كتاب (الهداية) وكنت سميته (الكفاية في معرفة أحاديث الهداية)، قال لي مداعبا: سرقت هذا الاسم مني، فقلت: يا سيدي ما يسميه إلا أنت، فسمّى كتابي (العناية في معرفة أحاديث الهداية).[3]

4- منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي[4] ، تأليف الحافظ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الجمالي (ت 879هـ)[5]، والكتاب عبارة عن استدراكات لابن قطلوبغا على الزيلعي فيما فاته من تخريج لبعض الأحاديث، أو سد بعض الفراغات التي تركها الزيلعي، أو تصويب ما يكون من خطأ أو سبق قلم، مما لا يخلو منه مؤلف.[6]
6

---

[1]- ذكره المؤلف نفسه في كتابه الجواهر المضية في طبقات الحنفية (583/2)، وانظر: الرسالة المستطرفة للكتاني (ص188).

[2]- انظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني (392/2).

[3]- الجواهر المضية في طبقات الحنفية (583/2).

[4]- انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (1885/2)، وهدية العارفين للبابابي (439/1)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (46/2)، والكتاب مطبوع في حجم صغير يقع في خمس وستين صفحة.

[5]- انظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (184/6-189)، وشذرات الذهب (326/7).

[6]- انظر: مقدمة كتاب منية الألمعي لمحققه محمد زاهد الكوثري (ص4).

5- الدراية في تخريج أحاديث الهداية[1]، تأليف الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)[2]، وهو اختصار لكتاب (نصب الراية) للزيلعي، وقد زاد عليه بعض الإضافات المفيدة.

6- العناية بمعرفة أحاديث الهداية، تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)[3]، والذي يظهر لي – والله أعلم- أن هذا الكتاب وضعه السيوطي لتخريج أحاديث كتاب (الهداية إلى أوهام الكفاية) لجمال الدين عبد الرحيم بن حسين الأسنوي، وهو في الفقه الشافعي، ولا علاقة له بكتاب (الهداية) للمرغيناني والذي هو في الفقه الحنفي.[4]

7- التنبيه على أحاديث الهداية[5]، تأليف مصلح الدين مصطفى بن شعبان السروري (ت 969هـ)، وهو عبارة عن حاشية على كتاب (نهاية النهاية في شرح الهداية) لمحب الدين المعروف بابن الشحنة الحلبي.[6]

ثانيا: التخاريج على كتب الفقه الحنفي الأخرى.

1- الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل[7]، - وخلاصة الدلائل في تنقيح المسائل في فروع الحنفية لحسام الدين علي بن مكي الرازي - تأليف الحافظ أبي

---

[1]- انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (2022/2)، وهدية العارفين للبابانى (236/2)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص188)، والكتاب مطبوع في مجلدين.

[2]- انظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (36/2)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (270/7).

[3]- انظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (65/4)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (51/8).

[4]- انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (2022/2).

[5]- انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (2039/2).

[6]- المصدر نفسه (2037/2).

[7]- انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (1632/2)، وهدية العارفين للبابانى (109/1، 597)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص189).

محمد محيي الدين عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي (ت 775 هـــ)، نفس مؤلف كتاب (العناية في معرفة أحاديث الهداية)، ويقع الكتاب في مجلد ضخم.

2- التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار لتعليل المختار[1] – والاختيار والمختار كلاهما في فروع الحنفية لأبي الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود الموصلي- تأليف الحافظ قاسم بن قطلوبغا الجمالي – المذكور سابقا -، ويعتبر هذا الكتاب مصدرا مهما من مصادر التخريج لأحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شتى المذاهب، وقد أفاد قاسم بن قطلوبغا ممن سبقه في هذا الباب، فجاء كتابه جامعا لجوانب عديدة لم تتهيأ لمن تقدمه، من الإحاطة بالمصادر المعتمدة في السنة، وجودة ترتيبه، وكلامه على الرواة جرحا وتعديلا، وبيان مرتبة الأحاديث والآثار صحة وضعفا، وغير ذلك، مما يدل على قوته العلمية، ولا عجب في ذلك فإن المؤلف حافظ مشهور متعدد المعارف، وصاحب تصانيف كثيرة.[2]

3- تخريج أحاديث شرح مختصر القدوري[3] – لأحمد بن محمد بن محمد بن الأقطع – تأليف قاسم بن قطلوبغا المذكور سابقا، ويقع في مجلد لطيف.

المطلب الثاني: المؤلفات في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه المالكي.

لم يحظ الفقه المالكي بما حظيت به المذاهب الفقهية الأخرى من جهود كبيرة في تخريج الأحاديث الواردة في كتب المذهب، ولعله من أقل المذاهب كتبا في هذا الباب؛ ولذا لم أقف إلا على القليل من الكتب التي خرجت الأحاديث الواردة في كتب المذهب

---

[1]- انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (186/6)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (1623/2)، شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي (327/7)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (46/2)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص189)، وحُقق الكتاب في رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى بمكة، إعداد الطالب محمد الماس اليعقوبي، بإشراف د.أحمد نور سيف، سنة 1410هـــ.

[2]- انظر: مقدمة كتاب التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار، لمحمد الماس اليعقوبي (97/1-98).

[3]- انظر: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (326/7).

المالكي، سواء كانت كتبا لأئمة متقدمين أم رسائل علمية، ولعلّ السبب في ذلك كما ذكر العلامة أحمد بن الصديق الغماري – في مقدمة كتابه (مسالك الدلالة) في تخريجه لرسالة ابن أبي زيد –[1] هو قلة الاستدلال بالنصوص في كتب الفقه المالكي، المتأخر منه على وجه الخصوص.

وقد وقفت على جملة من المؤلفات في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه المالكي، وهي:

1- الهداية في تخريج أحاديث البداية[2]، تأليف الحافظ أبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري المغربي (ت 1380 هـ)[3]، خرّج فيه أحاديث كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) لأبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد الحفيد (ت 595هـ)، ونظرا لأهمية هذا الكتاب في الفقه المالكي فقد اعتنى الغماري بتخريج أحاديثه، وسلك فيه مسلك التخريج الموسع للحديث بجميع طرقه ورواياته، وما يدخل في بابه، وتناول عمل السابقين في هذا العلم، فوافق بعضه، وعارض بعضه الآخر، وله تعقبات ومناقشات وردود تدل على طول باعه في علم الحديث، غير أنه لم يحكم على الأحاديث إلا نادرا.

ويعتبر كتابه هذا موسوعة ضخمة في تخريج الأحاديث، وقد التزم في كتابه تخريج الأحاديث المرفوعة فقط، و لم يتعرض للآثار الموقوفة على الصحابة.[4]

2- سبيل الرشد في تخريج أحاديث بداية ابن رشد[5]، تأليف الشيخ المحدث حماد بن محمد الأنصاري (ت 1418هـ)[1]، خرج فيه الأحاديث والآثار الواردة في كتاب

---

[1]- ص 395.

[2]- انظر: موسوعة المطبوعات العربية، لحسان عبد المنان (ص 222)، وخزانة الكتب، إعداد القسم العلمي بالدار، بإشراف علوي السقاف (ص236)، وقد طبع الكتاب في ثمان مجلدات، بتحقيق ثلة من المتخصصين منهم يوسف المرعشلي، وعلي نايف البقاعي، بدار عالم الكتب، بيروت، ط1 1407هـ.

[3]- انظر ترجمته في: تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع، لمحمود بن سعيد ممدوح (ص 71-78).

[4]- انظر: مقدمة محققي كتاب الهداية لأحاديث البداية (63/1).

[5]- انظر: خزانة الكتب، إعداد القسم العلمي بالدار، بإشراف علوي السقاف (ص236).

(بداية المجتهد ونهاية المقتصد)، وبيّن حكم تلك الأحاديث والآثار من حيث الصحة والضعف.

3- طريق الرشد إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد[2]، تأليف الدكتور عبد اللطيف بن إبراهيم آل عبد اللطيف المدرس بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية (ت 1416هـ)[3]، خرّج فيه أحاديث كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) من أول الكتاب إلى غاية كتاب النكاح، وهو مختصر في مجلد واحد.

4- تخريج الدلائل لما في رسالة القيرواني من الفروع والمسائل[4]، تأليف أبي الفيض الغماري أيضا، خرّج فيه أدلة الفروع والمسائل الواردة في كتاب (رسالة ابن أبي زيد القيرواني)، حيث وصفه بقوله: (أما بعد فإني كنت وضعت على رسالة بن أبي زيد كتابا خرّجت فيه دلائل ما اشتملت عليه _ يعني رسالة ابن أبي زيد – من الفروع الفقهية وأطلت فيه بإيراد أكثر الأحاديث الواردة في كل مسألة، وسميته (تخريج الدلائل لما فى رسالة القيروانى من الفروع والمسائل).[5]

---

[1]- انظر ترجمته في: المجموع في ترجمة العلامة المحدث حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله، لابنه عبد الأول (ص7 ومابعدها).

[2]- انظر: معجم مصنفات الحنابلة، لعبد الله الطريقي (330/7)، وخزانة الكتب، إعداد القسم العلمي بالدار، بإشراف علوي السقاف (ص236)، وطبع الكتاب في مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سنة 1397هـ.

[3]- انظر ترجمته في: علماء نجد، لابن بسام (555/3)، ومعجم مصنفات الحنابلة، لعبد الله الطريقي (329/7).

[4]- ذكره المؤلف – أحمد الغماري – في مقدمة كتابه مسالك الدلالة على مسائل الرسالة (ص 7).

[5]- المصدر نفسه ، والكتاب لا يزال مخطوطا، وهو بحوزة ورثة المستشار حسن التهامي، كما أفاد بذلك أحد الباحثين في ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية.

5- مسالك الدلالة على مسائل الرسالة[1]، تأليف أبي الفيض الغماري أيضا، وهو مختصر من سابقه، حيث اقتصر فيه على تخريج حديث أو اثنين، مع الإشارة إلى ما في الباب من أحاديث أخرى، وعلل ذلك بأنه أسهل للتحصيل وأقرب للتناول[2].

6- تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس[3]، تأليف الدكتور الطاهر محمد الدرديري، وهي عبارة عن رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، بجامعة أم القرى، خرّج فيها الباحث الأحاديث المرفوعة الواردة في مدونة الإمام مالك، ودرس أسانيدها وحكم عليها، وهي رسالة قيمة، بذل فيها الباحث جهدا كبيرا، ورجع في تخريجه إلى كثير من مصادر السنة حسبما تيسر لديه.[4]

7- تخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتاب مواهب الجليل، تأليف الدكتورة إشراقة إبراهيم أحمد، وهي عبارة عن رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم درمان.[5]

---

[1]- طبع الكتاب بإشراف عزيز إيغزير، بالمكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1 1423هـ.

[2]- انظر: مقدمة مسالك الدلالة في شرح مسائل الرسالة، للغماري (ص 7).

[3]- طبع الكتاب بمركز البحث العلمي وإحياء التراث، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة 1406هـ .

[4]- انظر: مقدمة الباحث د.الطاهر الدرديري لرسالته تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس (1/15-18).

[5]- ونوقشت هذه الرسالة سنة 2000م، ولم أقف عليها مطبوعة إلى غاية كتابة هذه الأسطر، وهناك عدّة أطروحات في جامعات مختلفة تناولت تخريج أحاديث وآثار كتاب (مواهب الجليل)، منها أطروحة الماجستير للطالبة عذاري محمد الشمري، والتي كانت ضمن برنامج الحديث الشريف وعلومه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت، وبإشراف من الدكتور / عبدالرزاق الشايجي سنة 2016م.

الخاتمـــة

في ختام بحثي هذا أشكر الله عزّ وجل أن يسر لي سبله وهيأ لي أسبابه، وأود أن أبرز هنا أهم المعالم الرئيسة للبحث، حيث تناولت فيه أهمية علم التخريج وأثره في التثبت من صحة ما يُنسب للمصطفى ﷺ، وذكرت معاني التخريج في اللغة و في اصطلاح المحدثين، ثم عرجت على نشأة علم التخريج وتطوره وفوائده وثمرته، ومن أهمها توثيق أدلة الأحكام الشرعية، وبينت بعد ذلك جهود علماء الحديث في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه، وأبرز المؤلفات في ذلك.

وركزت في بحثي على مذهبين من المذاهب الفقهية العريقة، وهما المذهب الحنفي والمذهب المالكي، حيث تناولت جهود العلماء في تخريج الأحاديث الواردة في كتب المذهبين، مرتبا لها على حسب التسلسل التاريخي، وحرصت على أن أذكر المطبوع منها ببياناته المفصلة، وإن كان مخطوطا أشرت إلى ذلك مع أماكن وجوده.

وأود أن أشير هنا إلى أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت لي من خلال هذا البحث، ومن أبرزها:

1. أهمية بيان أحكام الأحاديث الواردة في كتب الفقه صحة أو ضعفا، إذ يترتب على ذلك معرفة مدى صحة الحكم الشرعي المستنبط من تلك الأحاديث.

2. أن علماء الحديث بذلوا غاية جهدهم في تمحيص السنة، وتمييز صحيحها من ضعيفها مما ورد في كتب الفقهاء من أحاديث وآثار.

3. أن علماء الحديث لم يخصوا مذهبا بعينه بالعناية، بل توجهت جهودهم لخدمة المذاهب الأربعة المعتمدة عند أهل السنة والجماعة.

4. يُعد الفقه الحنفي أكثر المذاهب حظا – بعد الفقه الشافعي – من حيث خدمة علماء الحديث لكتبه.

5. لم يحظ الفقه المالكي بما حظيت به المذاهب الفقهية الأخرى من جهود كبيرة في تخريج الأحاديث الواردة في كتب المذهب، ولعلّ السبب في ذلك هو قلة الاستدلال بالنصوص في كتب الفقه المالكي، المتأخر منه على وجه الخصوص.

6. توجيه طلاب وطالبات الدراسات العليا إلى خدمة كتب الفقه، وذلك بتخريج النصوص النبوية الواردة فيها، لاسيما المذهب المالكي حيث يفتقر إلى ذلك بالنظر إلى المذاهب الأخرى.

7. تطوير مناهج مقررات علم التخريج لتسهم في خدمة العلوم الشرعية – والتي تقوم في أساسها على الأحاديث النبوية –؛ لتواكب متطلبات العصر، وذلك بالإفادة من التقنية الحديثة واستخدامها في خدمة علم التخريج كالبرامج العلمية الحديثة، وهي كثيرة ومتوفرة.

8. مراعاة الطريقة المنهجية الصحيحة في تدريس هذا العلم، وذلك بإعطائه فترة زمنية تتسع لمفرداته يجمع فيها بين النظري والعملي، حتى يتمكن الأستاذ من المرور على جميع مفردات المقرر، ويتمكن الطالب من استيعاب مفرداته وهضمها وتطبيقها عمليا.

وفي نهاية هذا البحث أسأل المولى عزّ وجلّ أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به عامة المسلمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس مصادر البحث

1- اختصار علوم الحديث، لابن كثير، شرح أحمد شاكر وتعليق الألباني، تحقيق علي حسن الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 1417هـ.

2- أدب الإملاء والاستملاء، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، مراجعة سعيد اللحام، دار ومكتبة هلال، بيروت ط1 1409هـ.

3- أصول التخريج وداسة الأسانيد، د.محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط3 1417هـ.

4- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، شركة دار المشاريع، بيروت، ط1 1427هـ.

5- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (د ت).

6- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ،المشهور بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت.

7- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المشهور بابن عساكر الدمشقي، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، دمشق ط1 1418هـ.

8- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لعبد الرحمن بن عمرو النصري، اعتنى به خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1417هـ.

9- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، للشيخ د.بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض ط1 1413هـ.

10- التحقيق في أحاديث الخلاف، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 1415هـ.

11- تدريب الراوي شرح تقريب النووي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض (د ت).

12- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1419هـ.

13- تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع، لمحمود بن سعيد ممدوح، دار الشباب للطباعة، القاهرة (د ت).

14- التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار، لقاسم بن قطلوبغا، تحقيق محمد الماس يعقوبي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى بمكة، وقشت سنة 1410ه.

15- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط1 1413هـ.

16- تنقيح التحقيق لأحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت ط 1998م.

17- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق إبراهيم زيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 1416هـ.

18- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ط3 1408 هـ.

19- توجيه النظر إلى أصول النظر، لطاهر الجزائري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط1 1416هـ.

20- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني، تحقيق أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1417هـ.

21- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة بيروت.

22- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند سنة 1271هـ، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

23- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لأبي محمد محيي الدين عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة ط2 1413هـ.

24- الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، د.عبد الكريم الخضير، دار المسلم، الرياض، ط1 1417هـ.

25- حصول التفريج بأصول التخريج، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري المغربي، مكتبة طبرية، الرياض ط1 1414هـ.

26- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني

27- خزانة الكتب، إعداد القسم العلمي بالدار، بإشراف علوي السقاف، مؤسسة الدرر السنية، الرياض ط1 1431هـ.

28- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، دار الجيل، بيروت ط1 1414هـ.

29- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية' بيروت، ط5 1414هـ.

30- سنن الدارقطني، لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1 1424هـ.

31- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق بإشراف شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9 1413ه.

32- صحيح مسلم، للإمام أبي الحُسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري، توزيع دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1412هـ.

33- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ط1 1406هـ.

34- شرح النووي على صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.

35- صحيح البخاري = فتح الباري

36- صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2 1414هـ.

37- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت (د ت).

38- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي و د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة ط2 1413هـ.

39- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 1403هـ.

40- علم تخريج الحديث ونقده، د.عداب محمود الحمش، دار الفرقان، الأردن، ط1 1420هـ.

41- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق نظر الفريابي، دار طيبة، الرياض، ط1 1426هـ.

42- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط2 1412هـ.

43- الفهرس الشامل للتراث العربي والإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت، الأردن 1991م.

44- الفوائد المجموعة في الأحايث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت ط3 1407 هـ.

45- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 1415ه.

46- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 1402 هـ.

47- الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر بيروت، ط 1409هـ.

48- كتاب التَمْيِيْز، للإمام أبي الحُسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري، تحقيق محمد صبحي حلاق.

49- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

50- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق أبي عبدالله السورقي و إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

51- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر، بيروت 1374هـ .

52- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت ط3 1404هـ.

53- مسالك الدلالة على مسائل الرسالة، لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، تحقيق عزيز إيغزير المكتبة العصرية، بيروت ط1 1423هـ.

54- مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة بدون تاريخ (مصورة).

55- مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية ط1 1409هـ.

56- المعجم الوسيط، تحقيق مجموعة من الأساتذة بإشراف مجمع اللغة العربية بمصر، المكتبة الإسلامية، تركيا.

57- معجم مصنفات الحنابلة، د. عبدالله بن محمد بن أحمد الطريقي ، نشر المؤلف نفسه 2001م.

58- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق أحمد فارس السلوم، مكتبة المعارف، الرياض ط2 1431هـ.

59- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة النبوية ط1 1410هـ.

60- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، عبد الرحيم بن الحسين العراقي

61- المقصد العلي بزوائد مسند أبي يعلى الموصلي، لنور الدين علي بن أبي بكر المعروف بالهيثمي، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت).

62- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط1 1392 هـ.

63- موسوعة المطبوعات العربية، لحسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، الأردن ط 2005م.

64- الموضوعات، لأبي الفرج عبدالرحمن بن على بن الجوزي، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1 1386 هـ.

65- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي (صورة عن طبعة اسطنمبول).